E

الأمم المتحدة

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/6/Report
20 November 2017
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الحادية عشرة
الخرطوم، 17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2017

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الحادية عشرة في الخرطوم، يومي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2017، باستضافة كريمة من وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في السودان.

وهدفت الدورة إلى توفير منتدىً لإشراك الدول الأعضاء في مناقشات معمّقة، وتبادل الخبرات، وصياغة التوصيات حول برنامج عمل الإسكوا والقضايا المحورية والحيوية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية. واستعرض المشاركون مجموعة من التقارير حول موضوعات ذات أولوية متصلة بالتحولات في التركيبة العمرية، والعدالة بين الأجيال، والتنمية الحضرية الشاملة.

وتضمّن جدول الأعمال بنوداً تتعلق بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اللجنة في دورتها العاشرة، ولا سيما عرض نتائج اجتماع فريق العمل العامل بين الدورات المعني بالإعاقة، وعقد طاولة مستديرة حول متابعة تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، والنظر في الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ الشق الاجتماعي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستعراض برنامج عمل الإسكوا المقترح لفترة السنتين 2018-2019.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في النقاشات، وللإجراءات والتوصيات التي اتخذتها لجنة التنمية الاجتماعية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة...	3	3
ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء		3
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية.....		4
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	35-4	5
ألف- التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية منذ الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية.....	22-4	5
باء- قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية	30-23	11
جيم- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال التنمية الاجتماعية	33-31	14
دال- ما يستجد من أعمال.....	34	15
هاء- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية	35	15
ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة	36	15
رابعاً- تنظيم الدورة	46-37	16
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	37	16
باء- الافتتاح	41-38	16
جيم- الحضور	42	16
دال- انتخاب أعضاء المكتب	43	17
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.....	45-44	17
واو- الوثائق	46	18

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	19
المرفق الثاني- قائمة الوثائق.....	22

مقدمـة

1- عقدت لجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الحادية عشرة في مدينة الخرطوم، يومي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2017، باستضافة كريمة من وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في السودان، تنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة المنعقدة في الرباط، يومي 8 و9 أيلول/سبتمبر 2015.

2- ويعرض هذا التقرير أهم القضايا التي تناولها المجتمعون، وملخصاً عن المناقشات التي تخللت الدورة وعن المقترحات والتوصيات التي خلصوا إليها. واعتمدت اللجنة التوصيات الواردة في هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المنعقدة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة

3- أعربت لجنة التنمية الاجتماعية في ختام أعمال دورتها الحادية عشرة المنعقدة في الخرطوم، في 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2017، عن خالص الشكر والامتنان للسودان على استضافته للدورة، وعلى حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيطت بها الوفود المشاركة، ووجهت التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية للإسكوا:

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

(أ) أخذ العلم بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية، وبالأولويات المطروحة في برنامج عمل الإسكوا الخاص بالتنمية الاجتماعية للفترة 2018-2019، ومواصلة التركيز على المحاور الرئيسية لعمل الإسكوا الحالي؛

(ب) التأكيد على أهمية مواصلة النَهج الحالي المتمثل بتعزيز الترابط بين الدراسات والتقارير التي تصدرها الإسكوا والدعم الفني الذي تطلب الدول الأعضاء توفيره من خلال برامج تدريبية لبناء القدرات، أو خدمات استشارية، أو أدلة استرشادية لصانعي القرار؛

(ج) أخذ العلم بجهود فريق الخبراء المعني بالإعاقة وبالتقرير الصادر عنه، وبأهمية إيلاء فريق العمل اهتمام أكبر للدول التي تمر بنزاعات مسلحة، لما لها من آثار على زيادة معدلات الإعاقة، والعمل على إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمل الفريق لما لهما من دور مهم في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) تشجيع القطاع الخاص على دعم برامج الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

(هـ) مواصلة العمل على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عملية صنع السياسات الاجتماعية، ورفع الوعي على المستوى الوطني بمفاهيم العدالة بين الأجيال وأبعادها على السياسات العامة؛

(و) التأكيد على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يجب أن يستند إلى مبادئها الأساسية وهي الحفاظ على الطابع الكلي للخطة وعدم تجزئتها، والاتساق بين عناصرها، والترابط بين الأهداف والغايات، وضرورة تكامل السياسات والتدخلات وتآزر النتائج في إطار الأولويات الوطنية؛

(ز) العمل على تنفيذ البعد الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما يراعي التكامل بين كافة الأبعاد، ويحقّق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأجيال الحاضر وأجيال المستقبل؛

(ح) العمل على تضمين السياسات الإنمائية جميع التركيبات العمرية للسكان وتحولاتها الديمغرافية المتوقعة، بما يمكّن من تصميم تدخلات مع الوقت، وفقاً لما جاء في إعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013 وبرنامج عمل السكان والتنمية، وبما يتلاءم مع المبادئ الأساسية لخطة عام 2030.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

(أ) تنظيم ورش عمل تدريبية للدول الأعضاء حول استخدام الدليل الاسترشادي الذي أعدته الأمانة التنفيذية لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في صنع السياسات العامة ومن ضمنها سياسات الحماية الاجتماعية؛

(ب) مواصلة عقد اجتماعات فريق الخبراء المعني بالإعاقة والمنبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية حتى الدورة المقبلة، على أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في أنشطته إلى الدورة الثانية عشرة للجنة، والسعي إلى إيجاد سُبُلٍ لتمويل أنشطة فريق الخبراء؛

(ج) إعداد مواد تعريفية وتقديم خدمات دعم فني لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ "الأجندة الحضرية الجديدة"، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة، وخصوصاً الدول الخارجة من النزاعات والمتأثرة بها؛

(د) زيادة خدمات الدعم الفني المقدم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ البعد الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بناءً على ما طورته الإسكوا من مقاربات تخدم الطبيعة التكاملية للخطة؛

(ه) تطوير الاستبيان الموجه إلى الدول الأعضاء بشأن أنشطة شعبة التنمية الاجتماعية بحيث يكون أكثر سهولة، والمتابعة الحثيثة مع الدول الأعضاء لضمان مشاركتهم الفاعلة في استيفاء أغراض هذا الاستبيان؛

(و) إشراك الدول الأعضاء بصورة أكبر في اجتماعات اللجنة المقبلة، من خلال إعطائها مساحة لتقديم عروض حول ما بذلته من جهود في تنفيذ التوصيات المنصوص عليها في دورات اللجنة السابقة؛

(ز) تقديم الدعم الفني لتطوير نُظُم لرصد وتقييم التقدم المحرز على مستوى الدول في تنفيذ دليل للمشاركة في سياسات الحماية الاجتماعية وتحقيق أهداف خطة عام 2030.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية منذ الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند 4 من جدول الأعمال)

1- تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج العمل والتوصيات الصادرة عن اللجنة
(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

4- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3(Part I) بعنوان تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج العمل والتوصيات الصادرة عن اللجنة. وتستعرض هذه الوثيقة الأهداف الأساسية للبرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية، والتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017. وتشير إلى الأنشطة التي نُفّذت في عام 2015 ولم تُذكر في التقرير حول تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، الذي قُدِّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة. وقد ركزت هذه الأنشطة على بناء القدرات وتقديم الخدمات الاستشارية، وإعداد الدراسات، وتنفيذ مشاريع ميدانية، وتنظيم الاجتماعات حول مختلف قضايا التنمية الاجتماعية وأولوياتها، مثل العدالة الاجتماعية والهجرة والحماية الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وإدماج الفئات الاجتماعية الديمغرافية الأساسية في السياسات التنموية الوطنية، وتطبيق نهج المشاركة في صنع السياسات، وإدماج خطة عام 2030 في الاستراتيجيات التنموية الوطنية.

5- وتلا العرض نقاشٌ عام تطرق الى النقاط التالية:

(أ) التنويه بالتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، والطلب من الأمانة التنفيذية مواصلة تقديم برامج التعاون الفني الى الدول الأعضاء، وزيادة التشاور الإقليمي وتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة في الموضوعات التي يتناولها برنامج عمل الإسكوا وتستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء؛

(ب) زيادة الاهتمام بقضايا الإعاقة، وبشكل خاص في البلدان التي تشهد نزاعات، حيث الارتفاع حاد في أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء لوضع سجلات وطنية موحدة للإعاقة؛ وتوفير التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين الناظمة له؛ وإعداد دراسات تحليلية تفصيلية لرصد احتياجات ذوي الإعاقة؛ وتحقيق مزيد من التوازن في تقديم الإسكوا للخدمات والأنشطة؛ وإشراك جميع الدول في ورش العمل المعنية بالإعاقة؛

(ج) ضرورة تسليط الضوء على المشاريع والأنشطة التي تنفذها الإسكوا في عدد من الدول الأعضاء لتعميم الاستفادة منها، ولا سيما الأنشطة التي تتعلق بموضوعات مشتركة، أو يجري التداول بها في سياق التحضير لاتفاقات او مؤتمرات عالمية، على غرار موضوع الهجرة في إطار التحضير للاتفاق العالمي للهجرة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في خطط التنمية الوطنية، والإعداد للمراجعة العالمية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2019؛

(د) ضرورة تركيز الأنشطة القادمة على إعادة البناء والإعمار والتأهيل، على سبيل الاستجابة للأحداث الجارية في بعض البلدان الأعضاء؛

(هـ) الطلب من الإسكوا تقديم الدعم الفني في مجال مكافحة الفقر، وإعداد المسوح الشاملة للمعطيات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما أن عدداً من الدول الأعضاء قد أطلق مشاريع لمراجعة تقديمات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والبحث في مدى فاعلية أنظمة الضمان الاجتماعي وكفاءتها.

6- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن تقديم الدول الأعضاء لطلبات المساعدة الفنية يكون عبر القنوات الرسمية في الإسكوا، من خلال إرسالها إلى قسم تخطيط البرامج والتعاون الفني، بعد تضمينها تفصيلاً للأنشطة المطلوبة والمخرجات المتوقعة.

2- تقرير فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة
(البند 4 (ب) من جدول الاعمال)

7- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3(Part II) بعنوان تقرير فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة. وكان الفريق قد أُنشئ بناءً على توصية لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة. وتناول العرض أبرز النقاشات التي دارت في الاجتماع الأول للفريق (بيروت، 20-21 أيلول/سبتمبر 2016) والتي تمحورت حول المادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تتعلق بالبُنى المؤسسية للتنفيذ، والأهداف المتعلقة بالإعاقة في خطة عام 2030، وصعوبة جمع البيانات المفصلة حول الإعاقة. وتضمن العرض أيضاً التوصيات التي خلُص إليها الفريق، ومقترحاته بشأن منهجية عمله وشروطه المرجعية المقترحة، والأمور التي ينبغي على نقاط الاتصال الأعضاء في الفريق البت بها، مثل تواتر عقد الاجتماعات، وترتيبات التمويل الإضافية الممكنة.

8- وتركزت النقاشات التي تلت العرض على النقاط التالية:

(أ) ضرورة مواصلة العمل على توحيد تعريف الإعاقة وتصنيف أنواعها، مع الإشارة إلى عدم اتفاق الوزارات المعنية على تعريف موحّد، إذ يتبنى بعضها تعريف مجموعة واشنطن للإعاقة، بينما يعتمد البعض الآخر التعريف الطبي للإعاقة؛

(ب) تشكيل فريق الخبراء المعني بالإعاقة من ممثلين اثنين لكل بلد، أحدهما يمثل الحكومة، والآخر المجتمع المدني. ويمكن تقديم تقريرين عن آلية تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كل دولة، أحدهما من الجهة الحكومية المعنية والثاني من المجتمع المدني؛

(ج) ضرورة التعاون مع منظمة العمل العربية لضمان تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الحماية الاجتماعية لهم؛

(د) الطلب إلى الإسكوا تقديم الدعم الفني إلى السودان في قضايا الإعاقة، خاصة في مجال جمع البيانات؛

(هـ) ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في سوق العمل، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، والاستفادة من التقارير التي تُعِدها الإسكوا بهذا الشأن، ولا سيما التقرير الأخير حول توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة[1]؛

(1) E/ESCWA/SDD/2017/2.

(و) البحث في سُبُل تمويل اجتماعات فريق الخبراء المعني بالإعاقة، ولا سيما من خلال إشراك القطاع الخاص، والسعي إلى عقد الاجتماع كل سنتين، مع إمكانية استضافة الدول الأعضاء لاجتماع ثان للفريق ضمن فترة السنتين.

3- نتائج الاستبيان حول برامج وأنشطة شعبة التنمية الاجتماعية
(البند 4 (ج) من جدول الأعمال)

9- قدمت الإسكوا عرضاً مرئياً حول نتائج الاستبيان الذي أعدته، للوقوف على آراء الدول الأعضاء في أنشطة شعبة التنمية الاجتماعية ومخرجاتها، وأبرز المقترحات حول أفضل الوسائل لتحسين تنفيذ هذه الأنشطة. والاستبيان هو إحدى الآليات التي تعتمدها الإسكوا لتحديد أولويات الدول. وأرسلت الإسكوا الاستبيان إلى نقاط الاتصال في البلدان، التي تولت تحويله إلى الوزارات المعنية. ورغم المتابعة الحثيثة، لم تتلقَ الإسكوا ردوداً سوى من ست دول هي تونس، والعراق، وعُمان، وفلسطين، ومصر، والمملكة العربية السعودية. والإسكوا مستعدة للنظر في آليات أخرى تقترحها الدول لرفع نسبة الاستجابة.

10- وتضمنت إجابات الدول مقترحات لتركيز الاهتمام في برنامج عمل شعبة التنمية الاجتماعية على قضايا الحماية الاجتماعية، والأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما وضع تصنيف موحد لأنواع الإعاقة، والهجرة، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، والإدماج الاجتماعي، وسياسات تعزيز التماسك الاجتماعي، والتمكين الأسري للمستفيدين من المساعدات النقدية. كذلك قدمت الدول المشاركة في الاستبيان مقترحات لتحسين استجابة خدمات المشورة الفنية لأولويات الدول، وذلك من خلال توسيع مجالات الدعم الفني لتشمل الحماية الاجتماعية، والمسنين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. واقترحت إنشاء منتدىً إلكتروني لتبادل الخبرات وتعزيز التواصل والتفاعل بين الدول، وتحسين أنشطة بناء القدرات وورش التدريب التي تنظمها الإسكوا، وإصدار نشرات دورية تتضمن ملخصات عن الدورات التدريبية المزمع عقدها وتعميمها على الدول الأعضاء. أما بالنسبة إلى تحسين آليات التواصل مع الدول ونشر إصدارات الإسكوا، فتضمنت الاقتراحات بناء قاعدة معلومات للخبراء في مجال التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية، والتواصل معهم بشكل مستمر، وإجراء بحوث مشتركة مع الدول الأعضاء حول القضايا ذات الأولوية الوطنية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا. كذلك تضمنت نتائج الاستبيان مقترحات لتطوير أطر تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن الاطلاع على النتائج المفصلة في العرض المرئي المتوفر على موقع الإسكوا الإلكتروني[2].

11- وفي المناقشة التي تلت العرض، شدد المجتمعون على أهمية الاستبيان كأداة لتقييم أعمال شعبة التنمية الاجتماعية والتخطيط للعمل المستقبلي، وتساءلوا عما إذا كان سيُبنى على إجابات الدول الست لتحديد أولويات الدول، وبالتالي برنامج عمل شعبة التنمية، أم أنه سيجري العمل على استكمال إجابات باقي الدول. وقدم المشاركون المقترحات التالية:

(أ) تحقيق المزيد من التوازن والتناسق بين أنشطة والتزامات شعبة التنمية الاجتماعية التي تُعنى بقضايا مهمة تتعلق بمواثيق أو برامج عمل عالمية، وبين الأنشطة المتعلقة بخطة عام 2030؛

(ب) تحسين التنسيق بين الإسكوا ومكاتب الأمم المتحدة الوطنية وشركاء التنمية الآخرين على المستويين الإقليمي والوطني، وذلك لبلورة الأولويات؛

(2) www.unescwa.org/ar/لجنة-التنمية-الاجتماعية-الدورة-11.

(ج) تحليل أسباب الاستجابة المنخفضة على الاستبيان وتحديد مكامن الخلل سواء في الاستبيان، أو في وسائل التواصل والتنسيق، أو في المقاربة المستخدمة للحصول على الإجابات؛

(د) إرسال الاستبيان إلى الجهات غير الحكومية أيضاً للوقوف على آراء كافة شرائح المجتمع؛

(هـ) عدم الاكتفاء بإرسال الاستبيان إلكترونياً بل إرسال فريق عمل إلى كافة الدول لجمع المعلومات المطلوبة من الجهات الحكومية ومن الفرقاء الآخرين الذين لديهم الحق في تحديد الأولويات؛

(و) إفساح المجال لمشاركة الدول في تطوير الاستبيان.

4- متابعات وطنية لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية
(البند 4 (د) من جدول الاعمال)

12- عُقدت ضمن جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية طاولة مستديرة حول المتابعات الوطنية لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية، شارك فيها ممثلو تونس والسودان والعراق والمغرب.

13- وتضمنت هذه الجلسة عرضاً موجزاً حول التقدم المحرز في إعداد دليل حول إدماج منظور العدالة الاجتماعية في خطط وسياسات وبرامج التنمية، والخطوات التي اتخذت لاعتماده كأداة لبناء القدرات. وكانت الإسكوا قد أعدت هذا الدليل استجابة لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية الصادر عن دورة الإسكوا الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014) وتنفيذاً لتوصية صادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها العاشرة (الرباط، 8-9 أيلول/سبتمبر 2015). وقد جرى عرضه واختباره في عدد من ورش العمل والاجتماعات، والعمل جارٍ حالياً على مراجعة مسودته وتنقيحها. وسوف يعتمد الدليل كأداة تدريبية لتنفيذ ورش عمل على المستويين الإقليمي والوطني بهدف تعزيز قدرات الدول على إدماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في صياغة وتنفيذ وتقويم الخطط والسياسات العامة، وبما يتلاءم مع احتياجات كل دولة وخصوصياتها. وتوقف العرض عند أهداف الدليل والفئات المستهدفة منه، وشرح المنهجية المتبعة في إعداده، ومحتوى كل من الأجزاء الستة التي يتألف منها.

14- وأدلى عدد من ممثلي الدول المُشاركة بتجاربهم في صياغة سياسات تراعي العدالة الاجتماعية، وأوضحوا سُبل استفادتهم من الدليل، وتعزيز المشاركة والعدالة الاجتماعية لتحسين فعالية السياسات.

15- فقدم السيد محمد الفجري، ممثل المغرب، عرضاً أبرز فيه التزام المغرب بمفهوم العدالة الاجتماعية وإدماجه في السياسات العامة. وكان السعي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية مطلباً حاضراً في التوجه العام للدولة خلال السنوات العشرين الماضية، وفي السنوات الأخيرة، أصبح تحقيق العدالة الاجتماعية حاجة ملحة. وأشار السيد فجري إلى ان التزام المغرب بهذا المنهج موثق في الدساتير المختلفة للدولة وخاصة الدستور الجديد لعام 2011، حيث نص في العديد من بنوده على إرساء دعائم مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية. كذلك تؤكد الخطابات الملكية في عدة مناسبات هامة والتصريح الحكومي في شقه الاجتماعي على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية. وأشار إلى أن الوزارة المعنية بالتنمية الاجتماعية تركز على النهوض بالفئات المهمشة وتحسين ظروفها المعيشية. وسلط الضوء على أهم الأنشطة التي تقوم بها، ومنها "إكرام" وهي الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016، وقانون محاربة العنف ضد النساء، وإنشاء هيئة لمكافحة التمييز. وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً بقضايا الإعاقة، وهي بصدد الانتهاء من وضع سياسة عامة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع النَهج القائم على الحقوق ونَهج العدالة الاجتماعية. والعمل جارٍ على وضع سياسة وطنية لحماية حقوق الطفل،

وتنظيم حملات توعوية لحماية الأشخاص المسنين، ضمن عدد من البرامج والأنشطة الهادفة الى إدماج مفهوم العدالة الاجتماعية.

16- ثم قدم السيد توفيق كلثوم، ممثل تونس، عرضاً حول أبرز الإصلاحات التي اعتمدتها تونس لدعم تحقيق العدالة الاجتماعية. فمنذ مطلع الستينات، حرصت تونس على النهوض برأس المال البشري، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة، ومحاربة التهميش من خلال مجانية التعليم والحد من الولادات وغيرها من التدابير التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية. وأشار إلى إدراج مبدأ العدالة الاجتماعية في توطئة الدستور الجديد، وفي عدد من البنود المتعلقة بالصحة والتعليم والحقوق المكتسبة للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة. وتتضمن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020 عدداً من الإصلاحات الهيكلية والسياسات والبرامج التنموية التي تكرس احترام مبدأ العدالة الاجتماعية، ومنها إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، وتخصّص محوراً كاملاً للتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي كأساسٍ للعدالة الاجتماعية. وتطرق العرض إلى عدد من الإصلاحات التي تُجريها وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا السياق، ومنها تعزيز آليات وبرامج الإحاطة بالفئات الهشة من خلال مقاربات جديدة لبرامج المساعدات الاجتماعية والإدماج الاقتصادي، وتطوير منظومة للإدماج الاقتصادي والتربوي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز العمالة وتحسين الدخل كآلية للعدالة الاجتماعية، وتحسين الخدمات الاجتماعية لتسهيل وصول المواطن إليها في سبيل تحقيق المساواة.

17- وقدم السيد حسين علي، ممثل العراق، مداخلة أوضح فيها التزام العراق بمفهوم العدالة الاجتماعية. ويشير الدستور العراقي في عدد من البنود إلى توفير الدولة للضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش، للأفراد والأسر، وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عملت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة وإدماجها في خططها الاستراتيجية، وخصتها بالموارد المالية اللازمة لتنفيذها بالشراكة مع كافة الفاعلين في المجتمع. وتلتزم الوزارة بمفهوم العدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ورفع المستوى المعيشي للأسر الوطنية، وإقرار قانون الحماية الاجتماعية وشموله كافة فئات المجتمع من العراقيين وغير العراقيين، ووضع ضوابط لإنشاء المشاريع الصغيرة وتوفير القروض الصغيرة للعاطلين عن العمل، وتوفير الإعانات النقدية المشروطة. كذلك يظهر التزام العراق بمبادئ العدالة الاجتماعية من خلال سن قانون جديد للضمان الاجتماعي، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من العنف ضد النساء، والتخفيف من حدة الفقر، إضافة إلى استراتيجيات أخرى تُعنى بالأطفال والشباب وترتكز على مبادئ العدالة والإنصاف.

18- وأشار السيد جمال النيل، ممثل السودان، في مستهل عرضه حول صياغة سياسات تراعي العدالة الاجتماعية، إلى دستور 2005 الذي أرسى مفهوماً واسعاً للعدالة الاجتماعية، من خلال تضمينه ملحقاً يُعنى بالحقوق العامة الأساسية. وتتضمن استراتيجية القطاع الحكومي قضايا أساسية مثل الحد من الفقر، وإعادة الاستقرار والتوطين، وعدداً من الإصلاحات التي تمت لإنهاء النزاع مثل إنشاء الصناديق التنموية في مناطق النزاع. وتجدر الإشارة إلى عدد من السياسات والبرامج التي جرى اعتمادها، منها السياسة الوطنية للسكان وخطة دعم الأسر الفقيرة، وتوفير الدعم النقدي، وإدماج ذوي الإعاقة في سوق العمل ودعمهم بالمشاريع الصغيرة. وشرح السيد النيل كيفية البدء بالعمل على إعداد سياسة اجتماعية متكاملة بالتعاون مع الإسكوا، مع التزامٍ بمفهوم العدالة الاجتماعية وبقيم المواطن والحقوق العامة. ويظهر أيضاً التزام السودان بإدماج مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال البرنامج الوطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقوم وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية باستخدام دليل العدالة الاجتماعية لتحضير عدد من الوثائق، كما تنسق مع الشركاء الحكوميين في الوزارات الأخرى لتعميم استخدام الدليل والاستفادة منه. وأشار العرض إلى التحديات التي تواجه التنفيذ وأبرزها التمويل، وإلى بعض المقترحات حول سُبل الاستفادة من الدليل، على غرار إشراك منظمات المجتمع المدني في النقاش حول تحقيق

العدالة الاجتماعية، وإعادة النظر في الوثائق الأساسية في كافة الدول للتأكد من تضمينها قضايا العدالة الاجتماعية. ويتطلب ذلك تنظيم بعض الورش والمنتديات لترسيخ العمل بالدليل وبناء القدرات حول كيفية استخدامه.

19- وفي الختام، فُتح باب النقاش وتطرق المجتمعون إلى النقاط التالية:

(أ) التأكيد على أهمية التنسيق بين مختلف الوزارات والمنظمات التي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية لتفادي الازدواجية في العمل؛

(ب) أهمية إعداد تقارير وطنية عن التنمية الاجتماعية ترصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسات؛

(ج) أهمية إسناد السياسات إلى المنظومة الحقوقية وليس فقط إلى الاحتياجات الآنية، مهما كانت الظروف الموضوعية، الأمنية وغيرها؛

(د) التأكيد على أن مبدأ العدالة الاجتماعية هو مبدأ عام يجب أن يشمل جميع الناس والطبقات، وينبغي مراعاته في مختلف السياسات، ولا سيما الاقتصادية، لتفادي حصول تضخم لقطاع دون آخر أو على حسابه؛

(هـ) البحث في إمكانية وضع الإسكوا لإطار عام لمعالجة الفقر، تسترشد به الدول، وإطار عام لخطة التنمية المستدامة في الدول العربية لتسريع تنفيذ الأهداف.

5- المساعدة الفنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (البند 4 (هـ) من جدول الأعمال)

20- قدّمت الإسكوا عرضاً حول النهج المعتمد في دعم الجهود الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومجالات المساعدة الفنية التي تقدمها اللجنة في هذا الإطار. فبيّنت أن أهداف التنمية المستدامة هي إحدى مكونات الخطة، إضافة إلى الإعلان ووسائل التنفيذ والاستعراض والمتابعة. وأوضحت أن مفهوم التنمية يرتكز على أبعادٍ خمسة، اقتصادي، واجتماعي، وبيئي، بالإضافة إلى سياسي (الحكومة والمشاركة) وثقافي يجري إغفاله في معظم الأحيان، ما يُحْدِثُ ثغرة في السياسات التنموية ومقاربة الإسكوا لخطة عام 2030. فهذان البعدان حاضران في السياسات الوطنية ولكنهما غائبان جزئياً في خطة عام 2030، وكلياً في مفهوم التنمية المعتمد. والمكون الاجتماعي يبقى الأضعف إذا لم يُدعم بالسياسات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية العامة.

21- ثم عرضت نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وأبرزها ضرورة الابتعاد عن وضع سياسات قطاعية جزئية، ودراسة الفقر المتعدد الأبعاد، وإيلاء اهتمام خاص بقضايا الإعاقة. وقدمت بعض الأمثلة عن أنواع المساعدة الفنية المقدمة لتنفيذ الخطة على المستويات الوطنية وذلك في كل من الأردن، والبحرين، والسودان، والعراق، وفلسطين، حيث يجري التركيز على تكييف الخطة مع الظروف الوطنية، مع التشديد على أهمية إيجاد توازن بين الجانب الفني وبين صُنع السياسات، مع الحرص على أن تكون السياسات تحويلية، للوصول إلى تنمية لا تستثني أحداً. كذلك أشارت إلى النَهج الترابطي المعتمد في وضع الإطار الاستراتيجي لبرنامج عملها.

22- وتلا العرض مناقشة عامة بحث فيها المشاركون في المسائل التالية:

(أ) ضرورة تكييف خطة عام 2030 على المستوى الوطني بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية وقدرات الدول على التنفيذ والظروف السائدة فيها، خاصة أن بعض الأهداف العالمية تتعلق بمناطق جغرافية معينة ولا تنطبق على مناطق أو دول أخرى؛

(ب) أهمية تعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل إعداد الخطط الوطنية وتنفيذ خطة عام 2030؛

(ج) استعراض مصادر البيانات، وعدم الاكتفاء ببيانات مكاتب الإحصاء بل استخدام السجلات المدنية والبحوث والدراسات لاستخراج البيانات، وتوفير بيانات قابلة للمقارنة؛

(د) ضرورة توزيع العمل بين كافة الهيئات الحكومية والتعاون في ما بينها؛

(هـ) أهمية اتساق السياسات، والتكامل بين البُعدين الاقتصادي والاجتماعي، وعدم إغفال بُعدٍ على حساب بُعدٍ آخر في السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛

(و) التشديد على أهمية إدماج الأهداف في الخطط الوطنية، كي تكون مساهمة الدول العربية في تنفيذ خطة عام 2030 أكثر فعالية وتؤدي إلى إنجازات حقيقية. ويتطلب ذلك التزاماً حقيقياً من الدول، وتحديد الأطر المؤسسية ومصادر التمويل وأدوات الرصد والمتابعة؛

(ز) إلقاء الضوء على الجهود التي يبذلها العراق للقضاء على الفقر، ولا سيما من خلال وضع سياسة وطنية وإطلاق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية التي شملت حتى الآن 1.500.000 أسرة، وهي تجربة رائدة يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها؛

(ح) إلقاء الضوء على الجهود التي قامت بها الجمهورية العربية السورية من خلال إنشاء صندوق المعونة لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية على مختلف الصُعد، مع شمول الأسر الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ط) إلقاء الضوء على تجربة تونس التي عَمِلت على معالجة أسباب الفقر من خلال وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر تتقاطع فيها جهود كل الوزارات، وكذلك من خلال دفع المستفيدين إلى الاعتماد على الذات عبر تمويل المشاريع الصغيرة؛

(ي) التشديد على عدم اقتصار الخدمات الفنية المُقدَمة من الإسكوا على وضع السياسات ولكن أيضاً المساعدة في تنفيذ البرامج.

باء- قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية
(البند 5 من جدول الأعمال)

1- الإسكوا والموئل الثالث والخطة الحضرية الجديدة من منظور شامل اجتماعياً
(البند 5 (أ) من جدول الأعمال)

23- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part I) بعنوان الإسكوا والموئل الثالث والخطة الحضرية الجديدة من منظور شامل اجتماعياً. وتضمن العرض لمحة عن

أهداف ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، والذي ساهمت الإسكوا في التحضير له على المستوى الإقليمي، وقادت في هذا الإطار العملية التشاورية الإقليمية بالتعاون مع شركائها (الموئل وجامعة الدول العربية). واستعرضت بيانات إحصائية عن نسبة التحضر في المنطقة العربية والعالم، بالإضافة إلى التحديات على الصعيدين الديمغرافي والإنمائي في المنطقة العربية.

24- كذلك تناول العرض شرحاً مفصلاً للخطة الحضرية الجديدة التي جرى اعتمادها في ختام الموئل الثالث، وآثارها على المنطقة العربية. وتشكل هذه الخطة نقلة نوعية في إدارة المدن وتخطيطها، من خلال الترويج لنموذج للتنمية الحضرية يدمج جميع أوجه التنمية المستدامة، ويسعى إلى تفادي الآثار السلبية للتوسع الحضري بدلاً من الانهماك في معالجتها، ويلحظ موضع التناغم بين السياسات والمقاربة الترابطية، بهدف الوصول إلى مدن أكثر شمولاً ومنعة وأماناً واستدامة. وناقش العرض دور الإسكوا في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من منظور اجتماعي شامل، وأوجه الدعم الذي يمكن أن تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء. وقدمت الإسكوا بالفعل التزامات لتنفيذ الخطة على المستوى الإقليمي، منها مشروع مموّل من حساب التنمية في الأمم المتحدة حول السياسات الحضرية الوطنية.

25- وتلا العرض مناقشة عامة أثار فيها المشاركون الملاحظات التالية:

(أ) إن كافة البيانات المستخدمة في التقرير تصدرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة التي تصدر تقديرات دورية عن المؤشرات السكانية والحضرية، وهي ليست بيانات إحصائية وطنية، إلا أنها تتيح إمكانية المقارنة والإسقاط؛

(ب) إن إشكالية التحضر مرتبطة بالآثار المترتبة عن التحضر، ولا سيما الضغط على توافر الخدمات الحضرية، والنمو السريع للمناطق العشوائية، والهجرة من الريف إلى المدن، وضعف الأمن الغذائي. إلا أن الجديد الذي تطرحه الأجندة الحضرية الجديدة هو ضرورة التخطيط الحضري المسبق مع وضع السكان في المركز، بهدف تفادي التبعات العشوائية، وضمان إنشاء مدن أكثر شمولية وأمناً واستدامة ومناعة، عوضاً عن اقتصار التعامل فقط مع نتائج النمو الحضري العشوائي وما له من آثار سلبية جمة على المجتمعات وتماسكها واستدامتها؛

(ج) إن دليل قياس الحرمان الحضري الذي طورته الإسكوا مع الموئل والمعهد العربي لإنماء المدن قد طُبّق بشكل كامل في مدينة طرابلس اللبنانية، ويجري البحث في التمويل اللازم لتنفيذه في مدينتي تونس ونواكشوط.

2- التحولات في التركيبة العمرية والتنمية المستدامة
(البند 5 (ب) من جدول الأعمال)

26- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part II) بعنوان التحولات في التركيبة العمرية والتنمية المستدامة. وتضمن العرض تعريفاً بجميع الفئات العمرية، وهي فئات الأطفال، والشباب، والناشطين في سن العمل، وكبار السن، وعدّد التحديات الإنمائية التي تواجهها في المنطقة العربية وخارجها. ومن أبرز هذه التحديات تشغيل الأطفال، والزواج المبكر، والتسرب المدرسي، وبطالة الشباب والناشطين في سن العمل، ومشاركة الشباب في النزاعات المسلحة، فضلاً عن إصابة كبار السن بالأمراض المزمنة غير المعدية، في ظل غياب تغطية برامج الحماية الاجتماعية. وجرى استعراض الملامح

الديمغرافية للبلدان الأعضاء في الإسكوا، والتغيُّرات المرتقبة في التركيبات العمرية استناداً إلى الاتجاهات والتوقعات الديمغرافية، وتداعيات هذه التغيُّرات على صنع السياسات الإنمائية.

27- وأشار العرض إلى أن أكثر من نصف دول الإسكوا لديها تركيبة عمرية انتقالية، إذ تتراوح نسبة الذين يقل عمرهم عن 30 عاماً بين 45 إلى 60 في المائة من مجموع السكان، مما يدل على حصول التغيُّر الديمغرافي في معظم الدول العربية، لكن بسرعات مختلفة. وعلى المنطقة العربية التكيُّف مع الشيخوخة في ظل قلة الموارد وضعف الهياكل المؤسسية والسياسات. واختتم العرض بتوجيه توصيات إلى البلدان الأعضاء بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها للاستفادة من فوائد النافذة الديمغرافية، ومنها ضرورة لحظ التغيُّرات في التركيبات العمرية في الاستراتيجيات الوطنية للدول وسياساتها التنموية.

28- وتطرّق النقاش الذي تلا العرض إلى القضايا التالية:

(أ) ضرورة تضمين التقرير بيانات حول معدل الإعالة، والإشارة إلى توافر بيانات إحصائية وطنية في عدد من البلدان يمكن مقارنتها مع البيانات المذكورة في الوثيقة للتأكد من دقتها، خاصة فيما يخص متوسط العمر المتوقع في تونس؛

(ب) معالجة مشكلة اختلاف المعايير المستخدمة لتعريف الأطفال وكبار السن بين المفهوم القانوني (المدني والشرعي) والمفاهيم المعتمدة في المواثيق الدولية، ومراعاة وجود تصنيفين للمسنين يعتمدان على السن البيولوجي والسن التقاعدي، والتأكيد على أهمية الاتفاق على تصنيف موحد لكل فئة، بين الدول العربية؛

(ج) الإشارة إلى أن أحد أكبر التحديات بالنسبة إلى كبار السن هي الانعكاسات على التوازنات المالية في أنظمة الضمان الاجتماعي، وما يرافق ذلك من ضرورة زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، في ظل تراجع نسبة السكان المشمولين في برامج الضمان وارتفاع نسبة البطالة. من هنا، يجب أن يتضمن التقرير تحليلاً لكلفة المعيشة لفئة كبار السن، وارتفاع متوسط العمر المتوقع؛

(د) أهمية أن تأخذ صناديق التأمينات الاجتماعية التحولات الديمغرافية في الاعتبار عند إعداد الدراسات الأكتوارية، خاصة ما يتعلق بمخصصات الشيخوخة والأنظمة التكافلية، وذلك لتفادي الآثار المترتبة على هذه التغيُّرات في التوازنات المالية في الصناديق؛

(هـ) مراعاة مصلحة الطفل الفضلى عند النظر في التحديات التي تواجهه، مما يستوجب إشراكه في تقرير مصيره، وحمايته من التعنيف داخل الأسرة وخارجها، ومن الاستغلال الاقتصادي؛

(و) عدم إغفال ظواهر جديدة وهامة جداً تواجه فئة الشباب مثل الإدمان، والانحراف، والهجرة غير القانونية، وضرورة إعداد الاخصائيين الاجتماعيين لمعالجة هذه المشاكل؛

(ز) إعطاء الأولوية القصوى لفئة النساء في سن الإنجاب (45-15) بسبب ارتفاع الخصوبة في المنطقة، وتضمين التقرير تحليلاً للتحديات التي تواجهها فئات سكانية لم يتم ذكرها مثل المهاجرين، والمهاجرين قسراً، واللاجئين، والرُّحّل؛

(ح) التشديد على أهمية الاستثمار في التغيُّر الديمغرافي في دول المنطقة لجني ثمار النافذة الديمغرافية؛

(ط) ضرورة إيجاد مساحة أكبر في التقرير لتحليل التغيُّرات الديمغرافية السريعة في المنطقة، وخاصة التحولات داخل الفئات العمرية، وتحليل التفاوت الكبير بين الفئات السكانية في الريف والحضر، وأثر الهجرة على فئة الشباب؛

(ي) دراسة الترابط بين مختلف الفئات، وتحليل الأثر السلبي لوضعية كل فئة على الفئات الأخرى، ووضع إطار ترابطي شامل لحل مشاكل الفئات العمرية المختلفة.

3- العدالة بين الأجيال: مفهومها وأبعادها وآثارها على السياسات العامة
(البند 5 (ج) من جدول الأعمال)

29- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part III) بعنوان "العدالة بين الأجيال: مفهومها وأبعادها وآثارها على السياسات العامة" التي أُعدّت بناءً على طلب الدورة الوزارية 28 وعلى إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية. وتضمن العرض تعريفاً لمفهوم العدالة بين الأجيال على أنها "التوزيع العادل للأعباء والمنافع عبر الأجيال، بحيث لا يقلل رفاه الجيل الحالي من فرص الأجيال المقبلة في حياة لائقة وكريمة". وتتطلب العدالة بين الأجيال الموازنة بين احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة، وتستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية نفسها وهي تعزيز الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة. ولا ينطبق هذا المفهوم فقط على استدامة الموارد الطبيعية، بل على كل ما له تداعيات على الأجيال القادمة، مثل الدين العام والحماية الاجتماعية. ولدراسة العدالة بين الأجيال أهمية خاصة في المنطقة العربية، في ظل التركيز على النمو الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية، وارتفاع معدل النمو السكاني، والأزمات المالية المتكررة، وضعف الحوكمة البيئية، وعدم الاستقرار السياسي. وتطرق العرض إلى الدوافع الأخلاقية للعدالة الاجتماعية بين الأجيال، والأبعاد والمقاييس المتعلقة بهذا المفهوم والتي تهم المنطقة العربية. وتضمن شرحاً للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية والمؤشرات المعتمدة لقياس كل منها، واقتراحات لتضمين قضايا العدالة بين الأجيال في عملية وضع السياسات والبرامج التنموية، وأمثلة على تدخلات عملية لحماية حقوق الأجيال العربية المقبلة.

30- وفي إطار هذا البند، ركز المجتمعون على:

(أ) أهمية الموضوع في تحقيق التنمية الاجتماعية؛

(ب) أهمية إدراج مؤشرات حول الاستبعاد الاجتماعي والتمييز بين الجنسين، لما لها من تأثير على تحقيق العدالة الاجتماعية؛

(ج) ضرورة إدراج البعد السياسي الذي يؤثر على الحوكمة والمشاركة في أخذ القرار.

جيم- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال التنمية الاجتماعية
(البند 6 من جدول الأعمال)

31- استعرضت الإسكوا الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/5 بعنوان "برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال التنمية الاجتماعية". وتتناول الوثيقة الأنشطة والنواتج التي من المقترح أن تضطلع بها شعبة التنمية الاجتماعية في فترة السنتين. وقد أُعد هذا البرنامج استناداً إلى البرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية من الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2018-2019 الذي اعتمدته الإسكوا في دورتها التاسعة

والعشرين (الدوحة، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2016). ويشكل برنامج العمل جزءاً من برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2018-2019 الذي أقرته اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثالث (الرباط، 6-7 أيار/مايو 2017).

32- وتضمن العرض شرحاً للهدف العام للبرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية، والاستراتيجية المقترح اتباعها لتنفيذ برنامج العمل، إضافة إلى الإنجازات الثلاثة المتوقعة المعنية بالسياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق، والهجرة الدولية، والعدالة الاجتماعية، مع الإشارة إلى عدم تضمين الإنجاز المتوقع الرابع المعني بخطة عام 2030 في برنامج العمل حتى إشعار آخر. وتطرّق العرض إلى العوامل الخارجية التي يُتوقع أن تؤثر على تنفيذ برنامج العمل، ومنها توافر البيانات، والموارد، والاستقرار السياسي، والتزام الدول بتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي حين تموّل الميزانية العادية قضايا الإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والتنمية المستدامة والسكان والهجرة الدولية والعدالة الاجتماعية والخطة الحضرية الجديدة، تركز أنشطة التعاون الفني على تقديم خدمات استشارية وتنظيم ورش تدريبية بناءً على طلب الدول. ويُعنى حساب التنمية بتنفيذ عدد من المشاريع حول السياسات الحضرية والسياسات السكانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، واعتماد نَهجٍ تشاركي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

33- وتلا هذا العرض نقاش عام تناول النقاط التالية:

(أ) تضمين برنامج عمل الإسكوا مشروعاً لحساب التنمية حول السياسات الإنسانية، يهدف إلى الربط بين العمل الإنساني والسلام والتنمية؛

(ب) تضمين برنامج العمل نواتج واضحة تُعنى بالسياسات السكانية، والمراجعة الدورية لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأنشطة حول "المدن الصامدة"، الموضوع الأساسي لعدد من المؤتمرات الدولية في العام القادم.

دال- ما يستجد من أعمال
(البند 7 من جدول الأعمال)

34- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

هاء- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند 8 من جدول الأعمال)

35- في إطار هذا البند، قررت اللجنة عقد دورتها الثانية عشرة في مقر الإسكوا في بيروت، في شهر آذار/مارس 2019، ما لم يتقدم أي من البلدان الأعضاء بطلب استضافة الدورة.

ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة
(البند 9 من جدول الأعمال)

36- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية التوصيات الصادرة عن هذه الدورة في الجلسة الختامية المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

37- عُقدت الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في فندق كورينثيا في الخرطوم، يومي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وناقشت اللجنة خلالها البنود المدرجة على جدول الأعمال، الوارد في الفقرة 44 من هذا التقرير.

باء- الافتتاح

38- افتتح الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية السيد حسين علي الساعدي، رئيس الدورة العاشرة للجنة التنمية، فألقى كلمة العراق، وشكر السودان على الاستضافة الكريمة، والدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة والثقة المقدمة إلى العراق خلال فترة ترؤس الدورة السابقة وما بين انعقاد دورتي اللجنة. وأشار السيد الساعدي إلى المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق الدورة الحالية لتسليط الضوء على مختلف القضايا المهمة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وختم متمنياً النجاح لأعمال الدورة.

39- ثم القى السيد فريدريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية، كلمة الإسكوا. فشكر السودان ووزارة الضمان والتنمية الاجتماعية على الاستضافة الكريمة، ورئيس الدورة العاشرة للجنة، وخص بالشكر الدول الأعضاء على التعاون المستمر مع الإسكوا والمشاركة رغم الصعوبات والتحديات. ولفت السيد نيتو إلى انعقاد هذه الدورة في وقت تشهد فيه المنطقة العربية العديد من التحولات الإنمائية، في ظل تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية تواجه تحقيق التنمية ورفاه الإنسان. وتستدعي هذه التحولات والتحديات تضافر الجهود الإقليمية والدولية سعياً لإحراز تنمية تجعل العالم أكثر عدالة وأمناً واستدامة وشمولاً.

40- ثم تلا السيد محمد خير، وكيل وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في السودان، كلمة الوزارة معتذراً عن عدم تمكن الوزيرة من المشاركة لارتباطها باجتماع طارئ، وتمنى النجاح لأعمال الدورة.

41- وختاماً، ألقى السيد حاتم سر علي، وزير التجارة الخارجية في السودان، كلمة شكر فيها الإسكوا على استمرار تعاونها مع بلده في أكثر من ثلاثة مشاريع إقليمية في مجال التنمية الاجتماعية، وعلى تنظيم هذا الحدث المهم في السودان لما سيكون له من أثر إيجابي كبير. وأشار إلى الإصلاحات التي تقوم بها السودان، وإلى الحوار الوطني القائم، مشدداً على ان كل ما يقوم به البلد على المستوى الوطني يتطابق بشكل تام مع ما تنادي به الإسكوا. وشدد على أهمية الدعم المقدم من الإسكوا في مجال تعميم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في السودان ومجمل المنطقة العربية والدول الأعضاء. وختم مشيراً إلى ان وزارة التجارة الخارجية، بصفتها نقطة الارتكاز لأنشطة الإسكوا في السودان، تتطلع إلى التوصيات والنتائج التي سيخلُص إليها هذا الاجتماع.

جيم- الحضور

42- شارك في الدورة ممثلون عن أحد عشر بلداً عضواً في الإسكوا هي البحرين وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن منظمات دولية وإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وخبراء بصفة مراقبين. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

43- وفقاً للقرار 226 (د-21) المؤرخ 11 أيار/مايو 2001 بشأن انتخاب أعضاء مكاتب دورات الإسكوا وهيئاتها الفرعية، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي بالعربية. ووفقاً لأحكام المادة 12 من النظام الداخلي للإسكوا، تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها في بداية كل دورة". وعملاً بهذه المادة، تولى سعادة الدكتور سليمان الجابري، ممثل سلطنة عُمان، رئاسة مكتب الدورة؛ كما تولّى مهام نائبي الرئيس كل من السيد حسين علي عبد الحسين الساعدي، من العراق، والسيد أيمن صوالحة، من فلسطين؛ فيما تولى السيد عبد الله الفالي، من موريتانيا، مهام مقرر الدورة.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

44- أقرت لجنة التنمية الاجتماعية، في جلستها الأولى، جدول أعمال دورتها الحادية عشرة المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بالصيغة المعتمدة.

1- افتتاح أعمال الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

4- التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية منذ الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية:

(أ) تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج العمل والتوصيات الصادرة عن اللجنة؛
(ب) تقرير فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة؛
(ج) نتائج الاستبيان حول برامج وأنشطة شعبة التنمية الاجتماعية؛
(د) متابعات وطنية لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية؛
(هـ) المساعدة التقنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

5- قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية:

(أ) الإسكوا والموئل الثالث والخطة الحضرية الجديدة من منظور شامل اجتماعياً؛
(ب) التحولات في التركيبة العمرية والتنمية المستدامة؛
(ج) العدالة بين الأجيال: مفهومها وأبعادها وآثارها على السياسات العامة.

6- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال التنمية الاجتماعية.

7- ما يستجد من أعمال.

8- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية.

9- اعتماد توصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة.

45- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح والمعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/L.2، وذلك بعد تعديله بناءً على اقتراح من الأمانة التنفيذية لتناول البندين 4 (د) حول المتابعات الوطنية لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية و5 (ج) حول العدالة بين الأجيال: مفهومها وأبعادها وآثارها على السياسات العامة قبل البند 6 حول برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019.

واو- الوثائق

46- ترد في المرفق الثاني بهذا التقرير الوثائق التي عُرضت على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة. ويمكن الاطلاع عليها على صفحة الإسكوا الإلكترونية:
https://www.unescwa.org/committee-social-development-11th-session.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

مملكة البحرين

السيدة مهى الجودر
سكرتير ثالث
وزارة الخارجية

الجمهورية التونسية

السيد توفيق كلثوم
مدير عام
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية العربية السورية

السيدة ميساء الميداني
مدير الخدمات الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

جمهورية السودان

معالي السيد علي حاتم السر
وزير التجارة

الدكتور علي محمد خير
وكيل وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

السيد جمال النيل عبد الله منصور
مدير عام السياسات والتخطيط والبحوث
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

الدكتورة لمياء عبد الغفار خلف الله
الأمين العام
المجلس القومي للسكان والتنمية

السيد بدر الدين أحمد
أمين عام المجلس القومي للمعاقين
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

السيدة أميمة عثمان خالد
مدير إدارة التعاون الخارجي بالإنابة
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

سعادة السفير مبارك رحمة الله
خبير التعاون الإنمائي
وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية

السيد طه محمد أحمد
مساعدة مدير
وزارة التجارة

جمهورية العراق

السيد حسين علي عبد الحسين الساعدي
مدير التخطيط والمتابعة
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

سلطنة عُمان

سعادة الدكتور سليمان الجابري
سفير سلطنة عُمان
سفارة سلطنة عُمان في الخرطوم

فلسطين

السيد أيمن صوالحة
مستشار وزير التنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

المملكة المغربية

السيد محمد فجري
رئيس قسم الشراكة
وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

المملكة العربية السعودية

السيد صالح بن جلوي المسعود
مستشار اقتصادي
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد خالد بن سليمان الوهبي
مدير إدارة التنمية
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد عبد الله الفالي
مدير العمل الاجتماعي والتضامن الوطني
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيد أيوب أبو بكر محمد أيوب
مدير عام
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – محافظة عدن

باء- منظمات الأمم المتحدة

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان
منطقة الشرق الأوسط

السيد أنور جباره
مسؤول حقوق الإنسان
بيروت، الجمهورية اللبنانية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيدة عبير الحاج
محلّل في شؤون الرصد والتقييم

السيدة بهاء شريف
محلّل في شؤون التمكين الاقتصادي للمرأة
الخرطوم، جمهورية السودان

منظمة الصحة العالمية

السيدة هبة حسين إبراهيم
صحة الأم والطفل
الخرطوم، جمهورية السودان

السيدة سناء عبد العزي عبد الرحمن
الأمراض السارية وغير السارية
الخرطوم، جمهورية السودان

صندوق الأمم المتحدة للإسكان

السيد فيصل إسحاق عبدالله
استشاري برامج السكان والتنمية
الخرطوم، جمهورية السودان

جيم- منظمات عربية وإقليمية

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الدكتورة مريم الإمام محي الدين
الأمين العام المساعد

منظمة العمل العربية

الدكتور عادل محمد صالح بشير
مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
الخرطوم، جمهورية السودان

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الأستاذ الدكتور علي عبدالله النعيم
معهد الخرطوم الدولي للغة العربية
مدير المعهد

البنك الافريقي للتنمية

السيد سواريه داربو
اقتصادي قطري أول
الخرطوم، جمهورية السودان

مؤسسة فريدريش إيبرت

السيد إسماعيل الراحل ميري
مدير برامج
الخرطوم، جمهورية السودان

المجلس القومي للسكان – الأمانة العامة

السيدة وصال حسين عبدالله
مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
الخرطوم، جمهورية السودان

مفوضية العون الإنساني

السيدة منى نور الدائم عمر محمد
مدير عام التخطيط والتعاون الفني
الخرطوم، جمهورية السودان

وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل

السيدة فاطمة سالم
مدير إدارة البحث العلمي
الخرطوم، جمهورية السودان

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الدكتورة هادية مبارك حاج الشيخ
عميد المعهد
الخرطوم، جمهورية السودان

جامعة أم درمان الأهلية

السيدة درية النذير القوني
محاضرة بكلية التنمية البشرية
الخرطوم، جمهورية السودان

جامعة الأحفاد للبنات

السيدة أروى عبد الرحمن الخانجي
مستشارة النوع الاجتماعي والتنمية
الخرطوم، جمهورية السودان

منظمة السيران الخيرية

السيد وليد سفيان محمد عيسى
الأمين العام
الخرطوم، جمهورية السودان

إتحاد أصحاب العمل السوداني

السيد بكري يوسف عمر
الأمين العام
الخرطوم، جمهورية السودان

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/L.2
التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية منذ الدورة العاشرة للجنة التنمية الاجتماعية	4	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3
تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج العمل والتوصيات الصادرة عن اللجنة	4 (أ)	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3(Part I)
تقرير فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة	4 (ب)	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3(Part II)
قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4
الإسكوا والموئل الثالث والخطة الحضرية الجديدة من منظور شامل اجتماعياً	5 (أ)	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part I)
التحولات في التركيبة العمرية والتنمية المستدامة	5 (ب)	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part II)
العدالة بين الأجيال: مفهومها وأبعادها وآثارها على السياسات العامة	5 (ج)	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part III)
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2018-2019 في مجال التنمية الاجتماعية	6	E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/5